

*سد مروي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي والمائي للسودان د. فكري كباشي الأمين

2006-11-02

تبلورت فكرة مشروع سد مروي لأول مرة في العام 1946م، حيث وقع الاختيار على منطقة مروي تحديدا باعتبار أنها أفضل موقع لكي يقام عليها خزان في ذلك الوقت، ولكن الهدف بإقامة السد لم يكن من أجل تحقيق مصالح للشعب السوداني الذي كان يرزح تحت نير الاستعمار سواء كان على صعيد التوليد الكهربائي المائي أو تحقيق تطور في الأنشطة الزراعية، وإنما كان الغرض من قيام الخزان توفير الحماية للأراضي المصرية من الكوارث التي صار يخلفها الفيضان المدمر لنهر النيل والذي كان يجتاحها كل عام، وكذلك الاستفادة من السد في الاحتفاظ بالفائض من الكميات الكبيرة للمياه التي تتوفر خلال فترة الفيضان واستغلالها في فترة الجفاف.

وقد أجريت في ذلك الوقت عمليات المسح المائي والحفريات الجيولوجية، إضافة للدراسات التي ركزت على الطبيعة الجغرافية للمنطقة، والتي أفادت جميعها بإمكانية بناء خزان في موقع (جزيرة مروي) حيث يمكن أن يحجز الخزان المقترح كميات من المياه قد تصل حتى مستوى 298 متراً.

ومما سبق يتضح أن الاستعمار البريطاني في ذلك الوقت وعند تفكيره في إقامة السد لم يكن يدر بخلده ما سيتحقق للشعب السوداني من مصالح ومكاسب بإقامته، بقدر اهتمامه المصوب نحو تحقيق مصالحه الذاتية الخاصة، والتي بالطبع لم يكن من بينها الحاجة لتوليد الطاقة الكهربائية بعكس الحال مما يجري الآن، حيث أن توليد الطاقة الكهربائية من خلال التوليد المائي تمثل الدافع القوي لبناء الخزان، ولذلك فإن حكومة الاستعمار لم تولي الفكرة اهتماما كبيرا، وخاصة بعد ظهور فكرة بناء السد العالي، والتي طرأت لاحقاً وأدت إلى صرف نظر السلطات البريطانية المصرية عن فكرة تنفيذ المشروع.

إلا أن السلطات في السودان انتهت أخيراً إلى أهمية مشروع سد مروي والذي تتبع أهميته باعتبار أنه يمثل الشريان الكهربائي الذي انتظره الشعب السوداني طويلاً وبنى حوله أمانى عريضة، نظراً لمساهمته المباشرة في بث الحياة في عروق التنمية السودانية، والتي توفرت مقوماتها وينقصها فقط توفر موارد الطاقة الرخيصة نسبياً، وإن قيام السد سيؤدي إلى تغييرات

كبيرة، وسيصبح علامة تحول واضحة بأذن الله في مسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى السودان على وجه العموم، أو على مستوى المنطقة التي يقع فيها على وجه الخصوص، والسودان والذي يعول كثيرا على الاستثمار في النشاط الزراعي والذي بفضل الاهتمام والتركيز عليه، فانه خلال فترة وجيزة يمكن إن يعتبر السودان (سلة لغذاء أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي)، بل والعالم اجمع بالنسبة لمختلف المنتجات من السلع الزراعية، ولذلك فان سد مروى لا يقل أهمية عن الانجازات الكبرى التي حققها الشعب السوداني في تاريخه الحديث كإعلان استقلال السودان عن التاج البريطاني من داخل قبة البرلمان في 1956م، والنجاح في استخراج وتصدير النفط في يناير 1999م، باعتبار أن محاولات استخراج النفط في السودان بدأت منذ الستينات في القرن الماضي، ولم تكال تلك المساعي بالنجاح إلا في أواخر أيامه، وان البداية الفعلية للاستثمار الفعلي لبعض موارد البلاد من الثروة المعدنية وعلي رأسها البترول هي التي ساهمت في حل المعضلة المتمثلة في ضعف الموقف الاقتصادي في السابق، والذي نجمت عن الاعتماد الكامل على القطاع الزراعي والذي تحول بفضل التوفيق في تصدير البترول إلي مركز قوة ومركز جذب للاستثمارات العربية، وان تصدير النفط لعب دورا كبيرا في التمهيد لإنعاش فكرة بناء سد مروى من خلال تأثيره القوي في خلق القناعة لدي للجهات الممولة للمساهمة في تشييده وساهم في تبديد الشكوك والخوف من مخاطر التمويل .

ولأهمية سد مروى وتأثيره على المستوى القومي تم تخصيص هذه الدراسة لتناوله، في البدء لابد من توضيح حقيقة انه كان هنالك اقتراحين متداولين في مرحلة المشاورات الأولى، والتي كانت تدور حول البدائل المتاحة والممكن تنفيذها في نطاق المنطقة المرشحة ، أحد تلك الاقتراحات مفاده الاتجاه نحو إنشاء سدين متتالين صغيرين في جزيرتي (مروى وشيري)، والاقتراح الآخر يتمثل في إقامة سد أكبر حجما وسعة في منطقة (جزيرة مروى) حتى يمكن توليد طاقة كهربائية في حدود 750 ميغاواط ، وفي النهاية وكما هو واضح تم ترجيح الاقتراح الذي تمخض عنه إقامة سد مروى في موقعه الحالي، والذي يقع على بعد حوالي ثلاثمائة وخمسون كيلومتر شمال الخرطوم، وعلى مدى أربعمائة وخمسون كيلو متر بالطريق البري من الخرطوم، والذي يتعرج غرباً في اتجاه الدبة - دنقلا ثم يتجه شرقا مرورا بمدينة مروى، ليقطع محور السد جزيرة مروى من الغرب للشرق، ومن الشمال تحده جزيرة (الحامداب)، ويبعد الموقع الحالي للسد حوالي ستمائة كيلو متر غرب مدينة بور تسودان، وتحده من جهة

الشمال مدينتي مروى وكريمة، ويتمركز السد في الجزء الجنوبي الغربي من بلاد النوبة في صحراء (بيوضة) في منطقة منبسطة تتكون بصورة رئيسية من الجرانيت والحمام .

وقد بدأت أول خطوات التنفيذ الفعلي لقيام السد بالشروع في إعداد الدراسات من خلال مكاتب استشارية (كندية)، وكان ذلك في أول فبراير من العام 2000م، وهدفت تلك الدراسات لإجراء المراجعة الفنية للمشروع، وتحديث الجدوى المقترحة للتنفيذ وتقدير التكلفة المالية الفعلية بنسبة خطأ لا تتجاوز 10%، وأيضاً تم مراجعة دراسة الجدوى لخطوط النقل، ولقد أمنت الدراسات التي أعدها المكتب الاستشاري الكندي على نتائج الدراسات السابقة، وأهم ملامح تلك الدراسات تركزت على عدد من النقاط الأساسية أهمها اختيار نوع السد، وتحديد الموقع المناسب لتثبيت محطة التوليد، والعدد المطلوب من التوربينات ونوعها، وكذلك تقدير تكلفة المواد المستوردة، ثم مراجعة الحاجة المتوقعة للطاقة، واقتراح الدراسة إجراء العديد من الأعمال التحضيرية والتي شملت تشييد عدد من الكباري في كل من مدينتي (عطبرة ومروي)، وإنشاء طرق معبدة تربط بينهما وتتصل بالموقع عبر مدينة كريمة، كما أن الدراسات تناولت الجوانب البيئية، ومصادر المياه، ومواد الإنشاءات والتصميم وتقديرات التنفيذ إضافة للتحليل المالي والاقتصادي للمشروع.

ويعتبر المطار الذي أقيم بمنطقة مروى من أكبر المشروعات التي صاحبت إنشاء السد، ويقع هذا المطار في الولاية الشمالية شرق مدينة مروى على بعد كيلومترين من المطار القديم، ويطل على طريق (شريان الشمال) الذي يربط مدينة مروى بجسم السد، كما يعتبر من (البنيات التحتية) المهمة لسد مروى وهو من المطارات الحديثة في السودان، ويعتبر ميناء جويًا يربط بين دول أفريقيا والخليج وأوروبا، ويساهم في تزويد الطائرات العابرة للقارة الأفريقية بالوقود، وكذلك يساهم في تنشيط السياحة بالسودان نظراً لمناطق الآثار التاريخية العتيقة النادرة والتي تذخر بها منطقة مروى، ولقد صمم المطار على مواصفات هبوط وإقلاع الطائرات الضخمة، وتم تصميمه على أحدث نظم التكنولوجيا العالمية، وسيفتح أمام حركة الطيران نهاية هذا العام 2006م، ويبلغ طول مهبط الطائرات قرابة الأربعة كيلومترات وعرضه ستين متراً، والمساحة الكلية للمطار تبلغ ثمانية عشر كيلومتراً مربعاً بطول 6كلم، وعرض 3 كلم.

وأيضاً تعتبر الكباري التي تم إنشائها مع السد دعامة أساسية، كما تساهم في انسياب حركة الإنتاج في الولاية الشمالية، وكما تعد من أهم المشروعات التحضيرية المصاحبة لمشروع

السد، إذ تساهم في نقل آليات العمل.

وإن أهم تلك الكباري على الإطلاق ذلك الجسر الذي يربط بين مدينتي (مروي وكريمة)، ويعتبر أول كبري يتم تشييده على مجرى نهر النيل الرئيسي بعد (كبريشمبات) في الخرطوم بحري، والذي أنشئ في الستينات.

وبالإضافة إلى ذلك ومن أهم المشاريع المصاحبة كذلك للسد مد خطوط السكك الحديدية وتعبيد مجموعة من الطرق البرية تصل منطقة السد بمختلف مناطق الإنتاج في أرجاء السودان.

مشروع سد مروي وتحقيق الأمن الغذائي للسودان:

وكما ذكرت في البداية بأن أهم الآثار الاقتصادية المهمة لقيام سد مروي يتمثل في دعم النشاط الزراعي حيث أن الأراضي الزراعية السودانية كانت الدعامة الأساسية للإقتصاد السوداني، حيث كان الناس يعتمدون عليها، وقد قامت ثقافة المجتمع السوداني على الحياة الزراعية في مواسم الزراعة والحصاد، ولذلك فإنه ليس أمام الدولة سبيل لمحاربة الفقر سوى الإتجاه بكامل إمكانياتها وقوتها لدعم الزراعة من خلال وضع السياسات واتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعمل على السرعة في تفجير (الثورة الخضراء) أو (النفرة الخضراء)، كما أن دعم الأنشطة الزراعية سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار للمجموعات السكانية بحيث يسهل تقديم الخدمات سواء كان في مجال الصحة أو التعليم أو بقية الاحتياجات الخدمية الرئيسة الأخرى، وإن إهمال الزراعة فيما مضى والانصراف عنها أدى إلى تنشيط الهجرة الجماعية إلى الخرطوم والاشتغال بالمهن الهامشية، ولو أن الدولة وجهت نشاطها إلى الزراعة وعملية الإنتاج والتسويق لأصبح الريف أكثر جاذبية من حياة المدن ولاكتفى الناس بالاستقرار في مناطقهم ومسقط رأسهم، مما يؤدي بالتالي إلى التخفيف من الضغط على المدن الرئيسية، والسودان الذي حباه الله بأراضي شاسعة وخصبة في شرقه وغربه وجنوبه، وخصه بالمناخات المختلفة والمتنوعة مما أهله بأن يكون أكثر أقطار العالم قدرة على إنتاج محاصيل مختلفة ومتنوعة تعتمد فقط على الأسمدة الطبيعية الخالية من الكيماويات ولاصبح قبلة العالم الذي ضجت فيه منظمات وجمعيات حماية البيئة من التلوث الذي يجتاح العالم، وبالتالي يمكن للسودان أن يتخصص في زراعة المحاصيل الغذائية والنقدية لتحقيق الأمن الغذائي وإنتاج سلع زراعية للتصدير مع التركيز على المنتجات الزراعية والتي يتمتع فيها السودان بميزة تفضيلية عالية

والمتمثلة في القمح، الذرة الشامية، زهرة الشمس، فول الصويا، بنجر السكر، الخضر والفاكهة، الأعلاف، النباتات الطبيعية والعطرية والإنتاج الحيواني، كما يمكن التنوع من خلال التركيز على إنتاج الموالح والنخيل والخضراوات والبقوليات والفول المصري، الذرة الرفيعة، الفاصوليا والحمص والعدس التوابل كالشمار والثوم والحلبة، مما يساعد في تحقيق الأمن الغذائي بالتوسع الأفقي في الزراعة، كما ينبغي الإتجاه نحو إدخال أنماط ومحاصيل جديدة بالمنطقة مع فتح المجال للتصدير، وذلك باستخدام التقانات الحديثة في الإنتاج الزراعي، وإدخال الحيوان في الدورة الزراعية، ولذلك فإن الإنتاج الزراعي والثورة الزراعية قضية يجب أن تتبناها جهات مدنية ومهتمة، وتعبّر عنه بشكل قوى يلفت الانتباه ويحدث صدمة تعيد الاقتصاد السوداني إلى صوابه، لذلك بات من الضروري مواصلة تطوير البيئة الاستثمارية الملائمة لتأسيس المشاريع المشتركة، حيث يمكن أن يتم ذلك بالعديد من الأمور منها معاملة المشاريع المشترك معاملة المشاريع الوطنية سواء في مجال الضرائب أو المشتريات الحكومية أو حرية الحركة والانتقال للعاملين فيها لدى انتقالهم إلى المواقع المختلفة للمشروع المشترك، وفوق كل ما أوردته من مزايا اقتصادية فإن مشروع سد مروى سيساعد في التحسين من مستوى الملاحة النهرية، كما يؤدي إلى حماية مناطق المجاري الدنيا من الفيضانات المدمرة، وكذلك يساعد في تحسين مستوى المعيشة بالنسبة للسكان في منطقة المشروع بخلق استثمارات وفرص عمل جديدة.

مشروع سد مروى وتحقيق الأمن المائي للسودان :

إن الأمن المائي تمثله الكميات من المياه التي سيحتجزها السد حيث أن سد مروى سيحوي كميات كبيرة من المياه حيث أنه ستنشأ عن قيام السد بحيرة بطول مائة وستة وسبعون كيلومترا، والتي تمثل دعم النشاط الزراعي حيث الأراضي الزراعية السودانية كانت الدعامة الأساسية للاقتصاد السوداني، وإن تلك البحيرة ستمتد من منطقة الشلال الرابع في الولاية الشمالية حتى حدود منطقة (أم سفاية) جنوب مدينة (أبو حمد) بولاية نهر النيل في منطقة هي في الأصل شبه صحراوية وليس فيها كثافة سكانية أو نباتية كبيرة، مما يمكن من إدخال صناعات الأسماك في بحيرة المشروع، وبما أن البلاد تملك مخزونا من الأسماك يفوق المائة وستين ألف طن سنوياً فإن ذلك يفتح المجال واسعا للاستثمار في مجال إنتاج وصيد السمك. ومن ناحية أخرى فإن التنوع الحيوي في شواطئ البحر الأحمر يوفر فرصاً كبيرة للاستثمار

في السمك والأحياء المائية بهدف التصدير، في ضوء ذلك فإنه سيفتح الباب أمام إقامة المشاريع المقترحة للإستثمار في مجال السمك والأحياء المائية، وصيد وتصنيع السمك، واستزراع الأسماك في مصادر الماء الداخلية وفي قنوات الري الأخرى، وفيما يتعلق بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال الآدمي يعتبر الصراع القادم في العالم ستركز حول المياه، ويدور الحديث الآن حول ارتباط المياه ب"السلام" في الشرق الأوسط بعد اغتصاب "إسرائيل" لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه، والجديد في الأمر ان بعض الدول أخذت تتبنى اقتراحا خطيرا للغاية وينبغي التعامل معه بوعي ويتمثل ذلك الاقتراح في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح يقضي بتطبيق تسعير المياه مما يعني بصريح العبارة بيع المياه الدولية، والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية (كالبنك الدولي ومنظمة الفاو) لتلك الاقتراحات متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين (الأمن المائي) من جهة و(الأمن الغذائي) و(الأمن القومي) من جهة أخرى، وعلى كل حال فإن مشروع نقل مياه النيل إلى "إسرائيل" ليس جديداً ، ففي مطلع العام 1974 وبعد حرب أكتوبر نشر مهندس "إسرائيلي" يدعى(اليشع كالي) مقالاً في أحد الصحف "الإسرائيلية" (صحيفة معاريف) بتاريخ 17/9/1978 ضمّنه مشروع الخااص بنقل مياه النيل إلى(منطقة النقب)، وأن ذلك المشروع يقضي باستثمار 1% فقط من مياه النيل أي ما يُعادل 800 مليون م3 من المياه، ويتم نقل المياه بواسطة خط أنابيب وأقنية بمحطات ضخ، ولقد سُمي "الإسرائيليون" هذا المشروع بـ (بيئور)، وبالتأمل في فحوى تفاصيل ذلك المشروع يمكن أن نتبين بوضوح العقلية "الإسرائيلية" الاستعلائية واستخفافهم بالآخرين من حولهم حيث ذكر(كالي) في قول لا يخلو من الطرافة، بأن "إسرائيل" سوف تشتري مياه النيل بثمن القطن الذي تنتجه مصر، وذلك لأن المزارع "الإسرائيلي" يستطيع أن ينتج بواسطة الكمية من الماء نفسها ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري، وفي اعتقادي ان الواقع المائي العربي الحالي ينذر بالخطر حيث لا يتجاوز نصيب العالم العربي من الإجمالي العالمي للأمطار عن 1.58% في المتوسط بينما تتعدى مساحة الدول العربية مجتمعة 10% من إجمالي مساحة اليابسة في العالم، وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر بحوالي 261 بليون متر مكعب بحلول عام 2030م، وتظهر الخطورة ويتفاقم الانزعاج والقلق إذا نظرنا للحاجة المائية المستقبلية والتي ترتبط بمعدلات الزيادة السكانية في العالم العربي والتي أصبحت الأعلى في العالم فمن المتوقع ان تصل إلى 735 مليون نسمة عام

2030م ، مقابل 221 مليون نسمة 1991م، يضاف إلى ذلك التزايد السكاني الهائل في المدن العربية، حيث سيصل عدد سكان العواصم العربية عام 2025 لأكثر من 100 مليون نسمة، ويصل في لحظتها الطلب على الماء لأغراض الشرب والصناعة في تلك العواصم حوالي 16 مليار متر مكعب بينما هذا الطلب كان يعادل حوالي 3مليار عام 2000م، وهذا يعتبر رقماً كبيراً بالنسبة للموارد المتاحة، وهناك من يقول بأن مجمل الطلب على الماء سيصل لأكثر من 50 مليار متر مكعب.

وعلى ما أعتقد فإن الصراع القادم في العالم على وجه العموم سيكون حول المياه، فلقد ذكرت تحديداً بأنه يدور الحديث الآن حول ارتباط "السلام" في الشرق الأوسط على وجه الخصوص و بعد اغتصاب "إسرائيل" لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه، وبناء على ذلك سأحاول تسليط المزيد من الضوء على مسألة صراع المياه بمنطقة الشرق الأوسط، وبالطبع ليس بقصد التخويف وإثارة الفزع وبث الرعب، بقدر ما يمكن أن اعتبره إنذار مبكر وإشارة تنبئ بإرهاصات قدوم خطر في الطريق الذي نحن نقطن في جزء مهم من امتداده، ولسنا على أية حال ببعيد عن ما يدور (خلف الكواليس) وما يجري من حولنا، وبالفعل فقد غدا موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لتحليل دوائر سياسة عالمية، خاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فأتيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضاً، هي بلدان تتحكم بحوالي 60% من منابع الموارد المائية للوطن العربي، ولا أعتقد أنني أبالغ كثيراً إذا قلت أن المياه العذبة وخاصة في تلك المناطق التي تعاني من نقص شديد فيها، تعتبر سلعة غالية وثمينة وذات أهمية استراتيجية، وأرى أن المياه الصالحة للشرب قد اكتسبت صفة السلعة الاستراتيجية لكونها ذات أهمية حيوية وأصبحت نادرة، حالها في ذلك حال السلع الاستراتيجية الأخرى التي تتصف بالندرة والحاجة الحيوية لها كالنفط وبعض المعادن النفيسة المعروفة.

وكنت قد ذكرت سابقاً في ذلك المقال الذي أشرت إليه، وهو ما أثار حفيظة ذلك القارئ العزيز، بأن الجديد في الأمر تبني بعض الدول اقتراحاً متطرفاً للغاية وينبغي التعامل معه بوعي، ويتلخص ذلك الاقتراح في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق قرار يقضي بتطبيق تسعيرة للمياه الطبيعية، مما يعني بصريح العبارة ببيع المياه التي خصنا بها الله سبحانه وتعالى باعتبار أنها مياه دولية، والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية (كالبانك الدولي

ومنظمة الفاو) لتلك الاقتراحات متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي من جهة والأمن الغذائي والأمن القومي من جهة أخرى.

وكما أوضحت سابقاً، في اعتقادي أن الواقع المائي العربي لا يدعو للتفاؤل حيث لا يتجاوز نصيبه الإجمالي العالمي للأمطار 1.58% في المتوسط بينما تتعدى مساحته 10% من إجمالي اليابسة في العالم، وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر بحوالي 261 بليون متر مكعب بحلول عام 2030م، وتظهر الخطورة والقلق إذا نظرنا للحاجة المائية المستقبلية والتي ترتبط بمعدلات الزيادة السكانية الكبيرة في العالم العربي، ومن المتوقع أن تصل إلى 735 مليون نسمة عام 2030م مقابل 221 مليون نسمة 1991م، يضاف إلى ذلك التزايد السكاني الهائل في المدن العربية، حيث سيصل عدد سكان العواصم العربية عام 2025م أكثر من 100 مليون نسمة، ويصل حينه الطلب على الماء لأغراض الشرب والصناعة في تلك العواصم إلى معدل مرتفع جداً مقارنة بالموارد المتاحة، لذلك فإن موضوع المياه يكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي بالنظر لمحدودية المتاح منها كمياه الشرب، وطبقاً للمؤشر الذي يفضي إلى أن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن 1000 - 2000 متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، وبناءً على ذلك فإن ثلاثة عشر بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان التي تعاني من الندرة المائية، وهذه الندرة في المياه تتفاقم باستمرار بسبب زيادة معدلات النمو السكاني العالية، ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة 1993 أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي (مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض) سيصل إلى 667 متراً مكعباً في سنة 2025 بعدما كان 3430 متراً مكعباً في سنة 1960، أي بانخفاض بنسبة 80%، أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي ثلاثمائة وخمسون مليار متر مكعب تغطي نسبة 35% منها عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة.

وبالتعمن والتمحيص في كميات تلك المياه التي ترد إلى المنطقة العربية عبر الأنهار، نجد أنه يأتي عن طريق نهر النيل ستة وخمسين مليار متر مكعب، وعن طريق نهر الفرات خمسة وعشرين مليار متر مكعب، وعن طريق نهر دجلة وفروعه ثمانية وثلاثون مليار متر مكعب،

أما عن كيفية استخدام تلك المياه نجد ان الزراعة المروية تحصل على نصيب الأسد من موارد المياه في العالم العربي، حيث تستحوذ في المتوسط على 88% مقابل 6.9% للإستخدام المنزلي و 5.1% للقطاع الزراعي الآخر.

وقد حدد معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي يبلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت أزمة المياه في المنطقة قضية سياسية بارزة خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية.

ويدور الحديث الآن خلف الأبواب المغلقة حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه، وليس من المبالغة في شي القول بأن المطامع "الإسرائيلية" المائية كانت أسباباً مباشرة أدت لقيامها بحربي عام 1967 و عام 1982م، ومما يجدر ذكره أن "إسرائيل" وتركيا هما أول من انتبه إلى أهمية الماء في المنطقة العربية وندرته وغلاء ثمنه، وقد حاولا ولا يزالان استغلال كل قطرة مياه ممكنة واستخدامها سلاحاً ضاغطاً على العرب، وكما سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن سرّبت عبر أجهزة مخابراتها تصوّرها لحرب المياه بين سورية وتركيا، فضخمت القوة العسكرية السورية على حساب التركية، حيث أوردت بأنه إذا ما حدث خلاف كبير حول المياه بين سورية وتركيا، فإن الطائرات السورية ستقصف السدود التركية وتدمرها كلها ولكن شي من ذلك لم يحدث.

وإذا تناولنا موقف المياه بعدد من الدول العربية على سبيل المثال وليس الحصر فإن مصر تعاني 96% من مساحة أرضيها من التصحر، وكما أن هناك أجزاء كبيرة من أقاليم السودان وإثيوبيا تعاني من الجفاف، رغم أنهما على بعد مرمى حجر من مسار نهر النيل! ، ويضم حوض النيل ثمان دول متجاورة في إفريقيا هي مصر، السودان ،إثيوبيا ،تنزانيا ،أوغندا ،كينيا ، زائير، بورندي، ورواندا، أي أكثر من 10% من مساحة إفريقيا، وصحيح بأنه نادراً ما تمّ التطرق لنبش (اتفاقية مياه)، ولكن الدول الإفريقية الأخرى والتي تقع في حوض النيل سرعان ما سترغمها الظروف وواقع الحال لوضع اتفاقية مياه النيل على طاولة النقاش، نظراً لحاجتها المتنامية إلى المزيد من المياه للزراعة ومشاريع توليد الكهرباء، وبالفعل بدأت تظهر بعض المؤشرات تعضد ما ذهبت إليه من خلال تهديد دولة إثيوبيا والتي تأتي نسبة 85% من مياه النيل من أراضيها الجبلية ، ببناء سد خاص بها على منابع النيل في مرتفعات شمال إثيوبيا.

وبالنظر من زاوية أخرى وبالتأمل في ما يجري على صعيد مياه نهري دجلة والفرات نجد أن تركيا تسعى ومن خلال التحكم بنسب المياه إلى فرض هيمنة مائية شرق أوسطية مريضة، فالماء الذي يخرج من الأراضي التركية هو الممر الأقوى لدخول تشابكات الشرق الأوسط، وقد اقترحت تركيا في مقابل احتجاز مياه الفرات ودجلة، مشروع أنابيب السلام الذي يحتوي على فرعين: الأول من نهر (سيحون) والثاني من نهر (سيحان)، وهما يجريان في جنوب تركيا ويصبان في البحر الأبيض المتوسط، ويقوم المقترح التركي على أساس بيع ماء النهرين إلى سوريا والأردن.

وعلى الجانب الآخر أطلق المسؤولون "الإسرائيليون" تصريحات مفادها بأن على سوريا تأمين ما تحتاجه من المياه من تركيا، في إشارة إلى أنه إذا ما تمّ السلام، فإن "إسرائيل" ستبقي على استغلالها لمياه الجولان التي تزودها بقسم كبير مما تحتاج إليه، فمصادر المياه المتاحة داخل فلسطين تم الكشف عنها واستغلال أكثر من 95% منها، ولذلك فإن الزيادة مستقبلاً في عدد السكان واستصلاح أراضٍ للزراعة ونمو الصناعة تحتاج كلها إلى مصادر جديدة للمياه، وفيما عدا تحلية مياه البحر فإن "إسرائيل" تكاد أن تكون لقد استنفدت كل الوسائل المتاحة لها داخلياً، ووصلت كميات المياه المنتجة والمتاحة إلى حدودها القصوى، فكان الحل باتخاذ مجموعة من الخطوات للسيطرة على مصادر المياه القريبة من حدود الأراضي التي احتلتها سنة 1948 وأخذت تسعى إلى ضم غيرها بعد هذا التاريخ.

وكذلك من الحقائق المهمة والتي لا بد من الإشارة إليها أن معظم مصادر المياه في "إسرائيل" تتبع من لبنان أو تمرّ فيه كمياه (الحاصباني) و(الندان) و(الليطاني) و(جبل الشيخ) الذي يشكل مع هضبة الجولان السورية المحتلة خزان المياه الأكبر للمناطق الجنوبية ببلاد الشام، والتي تجدد مواردها المائية من خلال ذوبان مليارات أطنان الثلوج التي تتساقط على قمم جبل الشيخ كلّ عام بالإضافة إلى مياه الأمطار الغزيرة، والشاهد الآن أن "إسرائيل" قد وضعت يدها على ثلاثين كيلومتر من مجرى (نهر الليطاني) باحتلالها السابق للشريط الحدودي.

أما نهر الأردن والذي يمتد داخل دولة الأردن وتقع منابعه في جبال لبنان والمرتفعات السورية المحتلة ويمثل حداً بين الأردن وفلسطين المحتلة، يكاد يتحول إلى ساقية، ولم يعد للأردن سوى الاعتماد على روافد نهر (اليرموك) الذي يشكل جزءاً من الحدود الشمالية مع سوريا، ولكن حتى (روافد اليرموك) تعتبر مهمة بالنسبة لسورية و"إسرائيل" معاً، وبالتالي لا مجال للأردن إلا

الاعتماد على (نهر الزرقاء) الصغير الذي يجري في أراضيه وهو ليس نهراً بالمعنى الحقيقي بقدر ما هو واد تسيل فيه مياه الأمطار، كما أن نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن الأسفل قد بلغت أكثر من 25% فهي مالحة إلى درجة أن السمك الذي يجري معها يقذف نفسه منتحراً على جانبي النهر، إذن فهي لا تصلح للزراعة، إضافة إلى أنها منخفضة عن سطح البحر حوالي 200 م ، والحل هو خلطها بمياه عذبة، كما ازدادت أيضاً نسبة الملوحة في البحر الميت وانخفض منسوب المياه فيه، متأثراً بانخفاض منسوب مياه نهر الأردن.

ومن ذلك يتضح أنه يجب على الدول العربية إعطاء موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع استراتيجيتها الأمنية، وينبغي أن يكون موضوع «الأمن المائي» على راس قائمة الأولويات، وذلك بسبب قلة الموارد المائية التقليدية، مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها وكذلك إيجاد موارد مائية جديدة، وخصوصاً أن معظم منابع الأنهار وكما أسلفت تقع بيد دول غير عربية مما لا يعطيها صفة المورد الآمن، كما أن المياه الجوفية، في اغلب الدول العربية، محدودة ومعظمها غير متجدد (ناضب) لعدم توفر موارد طبيعية متجددة كالأمطار تقوم على تغذية هذه المكامن وتزيد من مواردها.

لذلك يجب أن ينصب اهتمام القائمين على إدارة الموارد المائية بالمحافظة على موارد المياه الجوفية وزيادة كمياتها، بل وتحسين نوعيتها واعتبارها مخزوناً استراتيجياً في مكامن آمنة.

وينبغي الانتباه إلى أن قضية المياه بوضعها المقلق الحالي ومستقبلها القاتم في اعتقادي تمثل قنبلة موقوتة لارتباطها بالأمن الغذائي العربي، وبالتالي فإنه يمكن القول ودون توفير المياه اللازمة سيكون الأمن القومي العربي مهدداً في العديد من جوانبه، كما أن الصراع على المياه لم يعد قضية اقتصادية أو تنموية فحسب بل أصبحت مسألة أمنية وإستراتيجية، لطبيعة الموقع الاستراتيجي للأمة العربية حيث تقع منابع حوالي 60 % من الموارد المائية خارج الأراضي العربية مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية تستطيع أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسي أو اقتصادي، وهو الأمر الذي يزيد المسألة تعقيداً نتيجة لما يعانيه الوطن العربي من فقر مائي مدقع قد يصل في وقت قريب إلى حد الخطر مع تزايد الكثافة السكانية وعمليات التنمية المتواصلة، وتزامن ذلك مع تنامي الأطماع الصهيونية بمصادر المياه المتاحة بمنطقة الشرق الأوسط وهو أمر قديم متجدد فلقد أوصى "بن غوريون" قبل الاستيطان الصهيوني في

فلسطين بضرورة السيطرة على منابع المياه في مرتفعات الجولان و (حوران) لتأمين الشريان
الحيوي لـ"إسرائيل" .